متعب بن عبدالله يعزّي أسرة الشهيد العنزي

الأمير متعب بن عبدالله

الرياض - واس

■ أجرى صاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز وزير الحرس الوطني امس اتصال عزاء ومواساة بوالد الشهيد العريف محمد بن حمود العنزي "رحمه الله" أحد منسوبي قوات الحرس الوطني والذي استشهد بعد إصابته في محافظة الربوعة مدافعاً عن دينه ووطنه، منوهاً سموه بما قام به من شجاعة وإقدام وتضحية في دفاعه عن دينه ووطنه، سائلاً المولى عزّ وجل أن يتقبّله من الشهداء وأن يلهم ذويه الصبر والسلوان، وأن ينصر قواتنا المرابطة ويحفظهم من كل سوء، وأن يتم على بلادنا نعمة الأمن والاستقرار تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز . حفظه الله ورعاه.

من جهته أعرب حمود بن عيد العنزي. والد الشهيد . عن شكره وتقديره لسمو وزير الحرس الوطني على اتصاله وكريم مواساته والتي لا تستغرب من سموه ولا من قادتنا الذين يتواصلون مع شعبهم في كل الظروف، واعتزازه في نفس الوقت بإقدام ابنه . رحمه الله . وماقام به من واجب لخدمة الدين والذود عن الوطن وعن حدوده ضد كل معتد.

عبدالعزيز بن سطام يحاضر عن «السياسة الشرعية في تقدير المصلحة العامة»

الأمير عبدالعزيز بن سطام

جدة - واس

■ تستضيف كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبدالعزيز، اليوم (الخميس)، صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سطام بن عبدالعزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين، في لقاء علمي يلقي سموه خلاله محاضرة بعنوان "السياسة الشرعية في تقدير المصلحة العامة"، ويديرها المشرف على برنامج السياسة العامة التنفيذي د. وليد بن نايف السديري، بحضور عدد من المختصين والمهتمين.

يأتي اللقاء ضمن فعاليات برنامج "على طاولة الحوار الأكاديمي"، الذي تنظمه الكلية لإجراء لقاءات وحوارات مع قيادات متميزة ومتخصصة في مجالاتها بهدف تجسير العلاقة بين الواقع العملي، والدراسة العلمية، لإثراء وتبادل المعرفة والخبرات بين بما يخدم المجتمع والدولة وقضايا التنمية.

اعتمد تعيين ١٣٥ مرشحاً في السلك القضائي وتوجيه ٢٦ قاضياً لتغطية المحاكم المحتاجة

المجلس الأعلى للقضاء يوافق على وثيقة انتقال الدوائر الجزائية والتجارية إلى القضاء العام

الرياض - حمد الجمهور

■ وافق المجلس الأعلى للقضاء على آلية انتقال الدوائر الجزائية والتجارية من ديوان المظالم إلى القضاء العام.

واعتمد المجلس خلال اجتماعه التاسع عشر صباح أمس برئاسة رئيس المجلس الشيخ د. وليد الصمعاني، تعين ١٣٥ مرشحاً على درجة ملازم قضائي، وكذلك الموافقة على إنشاء دوائر قضائية متخصصة في عدد من محاكم الدرجة الأولى.

وقال الأمين العام والمتحدث الرسمي للمجلس الشيخ سلمان النشوان: إن المجلس ناقش عدداً من المواضيع المدرجة في جدول أعماله منها ما يتعلق بالموضوعات التي سبق عرضها على المجلس ووردت بعد استكمال التوجيه حيالها، وكذلك نظر المجلس في التقارير والملحوظات الواردة من الإدارة العامة للتفتيش القضائي وأصدر بشأنها القرارات اللازمة، إضافة إلى اطلاع المجلس على تقارير الكفاية للقضاة.

وأضاف الشيخ النشوان بأن المجلس درس موضوع آلية سلخ الدوائر الجزائية والتجارية من ديوان المظالم وقرر الموافقة عليها وتزمينها وفق ما ورد في وثيقة السلخ تنفيذاً لما ورد في نظام القضاء وآليته التنفيذية.

د. الصمعاني مترئساً جلسة المجلس

وزاد الشيخ النشوان من الموضوعات التي عرضت على المجلس في هذا الاجتماع دراسة إنشاء دوائر قضائية متخصصة في عدد من محاكم الدرجة الأولى وقرر المجلس الموافقة عليها وفق ما تحتاجه هذه المحاكم وبما يحقق سرعة الإنجاز ويساهم في إتقان العمل.

مبيناً أن المجلس نظر في العديد من الشؤون الوظيفية للقضاة من التعيين والندب والنقل والترقية؛ حيث أقر المجلس حركة نقل قضاة محاكم الدرجة الأولى، إضافة إلى حركة توجيه (٢٦) قاضياً لتغطية بعض المحاكم المحتاجة، كما عين المجلس (١٣٥) مرشحاً على درجة ملازم قضائي ويُعد هذا العدد أكبر الأعداد ممن تم تعيينهم في السلك القضائي في جلسة واحدة.

وأضاف الشيخ النشوان يأتي هذا دعماً للمحاكم ومواكبة للإستراتيجية التي يعمل عليها المجلس تحقيقاً للمصالح العامة وتطويراً للأداء في المحاكم، وكذلك أقر المجلس محضر الندب وفق المادة الحادية عشرة من لائحة نقل القضاة، وكذلك قرر المجلس تسمية رؤساء ومساعدين لعددٍ من المحاكم.

بعد المواجهات الأمنية في إربد

سفارة المملكة في الأردن: طلابنا بخير

الأمير خالد بن فيصل

عرعر - جاسر الصقري

■ دعت الملحقية الثقافية في سفارة خادم الحرمين الشريفين لدى الأردن الطلبة المقيمين في محافظة إربد توخي الحيطة والحذر بسبب العمليات الأمنية التي قامت بها قوات الأمن الأردني مساء أول من أمس ضد الخارجين عن القانون، وأهابت على جميع الطلبة البقاء في المنازل وعدم الخروج حتى تنتهي هذه العمليات الأمنية.

وأكد لـ"الرياض" د. محمد القحطاني الملحق الثقافي السعودي في الأردن بأنه ولله الحمد لم يصب أي طالب في أذى، والوضع مستقر والطلاب مستمرين في أعمالهم ودوامهم في الجامعات الأردنية أمس الأربعاء.

وأضاف أن الملحقية نوهت للطلبة عند حدوث أي أمر طارئ لا قدر الله الاتصال على أرقام الملحقية والتي تم إرسالها لجميع الطلاب ومتوفرة على موقع السفارة الإلكتروني.

وأشار إلى أن الملحقية تتابع نحو ٣٣٠٠ طالب وطالبة ممن لهم ملفات مفتوح، لافتاً إلى أن سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الأردن صاحب السمو الأمير خالد بن فيصل بن تركي آل سعود سيعقد لقاء مفتوحاً مع الطلبة السعوديين في الأردن كأول لقاء مفتوح لسموه مع الطلاب بعد مباشرة سفيراً للمملكة في الأردن.

إنهاء عقود ٣٧٩٣ من العاملين غير السعوديين في الأجهزة الحكومية

الرياض - سلطان العثمان

■ أنهت وزارة الخدمة المدنية عقود أكثر من ٣٧٩٣ موظفاً وموظفة من غير السعوديين، المتعاقد معهم للعمل في الأجهزة الحكومية في العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦هـ، وذلك بعد أن قامت الوزارة بزيارات مستمرة للجهات الحكومية للوقوف على أوضاع المتعاقدين من غير السعوديين، وتحديث معلوماتهم ومطابقتها بما هو متوفر لديها، وبحث مدى إمكانية إحلال السعوديين في تلك الوظائف، إلى جانب بحث الوزارة في تغطية احتياجات الأجهزة الحكومية من غير السعوديين بعد التأكد من عدم وجود من يشغلها من المواطنين.

وجاءت الوظائف الصحية في المرتبة الأولى التي أنهت الوزارة عقود غير السعوديين فيها بعدد ٣٢٨٦ عقداً، منها ٢٠٩٧ للنساء و ١٠٨٩ للرجال، يليها في المرتبة الثانية وظائف أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين من خلال أنهاء ٣٤٤ عقداً، منها ٢٥٠ للرجال، ٩٤ للنساء، فيما كانت الوظائف التعليمية في المرتبة الثالثة في إنهاء عقود غير السعوديين بعدد ٨٩ عقداً للرجال، و١٢ عقداً للنساء، وعدد من تم إنهاء عقودهم من غير السعوديين في الوظائف العامة فعددهم ٥٢ موظفاً وأربع موظفات، وستة مستخدمين.

يذكر أن التعاقد مع غير السعوديين في الأجهزة الحكومية يأتي وفقاً لمتطلبات العمل عند عدم توفر المواطن لشغل تلك الوظائف، في حين من تم إنهاء عقودهم كان بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (٧٤) وتاريخ ١٤١٩/٤/٤هـ، المتخذ بشأن تنظيم أوضاع المتعاقدين من غير السعوديين العاملين في الأجهزة الحكومية والذين أمضوا أكثر من عشر سنوات أو تركوا الخدمة بناء على طلبهم.

أكدت أن إدراج برامج صحة المرأة بالنظام الصحي تضمن الرعاية الشمولية

د. منى آل مشيط: من حق الزوجة إجراء عملية قيصرية دون موافقة زوجها

د. منى ال مشيط

الرياض - محمد الحيدر

■ أكدت د. منى عبدالله آل مشيط عضو مجلس الشورى وأستاذ واستشاري أمراض طب النساء والتوليد بكلية الطب بجامعة الملك خالد، أنه من حق الزوجة الموافقة على العملية القيصرية أو الاسعافية دون الرجوع لموافقة الزوج أو ولي الأمر وقالت: " إن نظام مزاولة مهنة الطب البشري والأسنان تؤكد أن مثل هذه العمليات ليست واجبة أخذ موافقة ولي الأمر إلا في حالة عملية ربط الأنابيب أو استئصال الرحم لأسباب طبية، فيما عدا ذلك يكتفى بتوقيع المريضة على إجراء العملية".

جاء ذلك في تصريحات لـ "الرياض" لدى مشاركتها بورقة طرحتها بعنوان "التمكين الصحي للمرأة إقليمياً وعالمياً وأبعاده القانونية" في المؤتمر الخليجي الأول لحقوق المريض، الذي اختتمت فعالياته مؤخرا بالعاصمة الرياض.

واقترحت آل مشيط في ورقتها إضافة برامج صحة المرأة للنظام الصحي وقالت إن الهدف من ذلك هو تقديم الرعاية الصحية الشمولية في مختلف جوانب صحة النساء التي لا تقتصر على سنوات الإنجاب، والتوسع في الخدمات الصحية والوقائية والعلاجية للأمراض غير السارية المتزايدة بين النساء، خصوصاً خلال سنوات ما بعد الإنجاب، والإسهام في التقليل من التكاليف العلاجية العالية للأمراض المسببة لوفيات النساء كسرطانات الرحم والثدي وأمراض القلب عن طريق برامج صحة المرأة الوقائية والعلاجية المبكرة، وتحسين الأنماط الصحية للنساء، خاصة المسنات مما ينعكس إيجاباً على حياتهن الاجتماعية والعائلية.

ولفتت إلى أن الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية تركز على الصحة الإنجابية "رعاية الأمومة والطفولة" ولا تراعي الاحتياجات الصحية المختلفة لمراحل عمر المرأة من البلوغ إلى ١٨ عاما ومن ١٩ إلى ٤٥ عاماً وأكبر ٤٥ عاماً.

وأشارت إلى أن النساء يتأثرن بالأمراض غير السارية بسبب زيادة عددهن في المراحل العمرية المتقدمة، إضافة إلى أن صحة المسنات من ذوات الاحتياجات الخاصة من فاقدي السمع والبصر وذوات الإعاقات تحتاج برامج خاصة بصحة المرأة. وبينت أن عدم وجود برامج وقائية وعلاجية مخصصة للنساء في مرحلة سن النضوج وما يرافقها من تغيرات فسيولوجية وصحية، وتزايد الوفيات الناتجة عن السرطانات التي تصيب النساء.

واعتبرت آل مشيط، إدراج صحة المرأة في النظام الصحي من أهم حقوق المرأة الصحية، مستشهدة بأن من الأهداف العامة لخطة التنمية العاشرة (١٤٣٦-١٤٣٧هـ) (١٤٤٠/١٤٤١هـ)، الهدف الثالث عشر فقرة (١٣-١٠) تحقيق مزيد من الرعاية الموجهة لتحسين صحة المرأة، وبذلك إضافة برامج صحة المرأة للنظام الصحي يحقق تطبيق خطة التنمية العاشرة .

وتابعت:" إن إقرار برنامج لصحة المرأة يتماشى مع الهدف الثالث والرابع والخامس من الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة التي عقدت عام (٢٠٠٠م)، الذي وقعت عليه المملكة وحققت المملكة في مجال تطبيق الأهداف الإنمائية الألفية المتفق عليها دوليا العديد من تلك الأهداف وفقا للتقارير الوطنية والدولية، ولا تزال تسعى جاهدة لتحقيق ما تبقى من الأهداف الألفية قبل نهاية العام ٢٠١٦م.

وقالت:" التمكين الصحي للمرأة تم الاهتمام به بشكلٍ ملحوظ خلال السنوات الأخيرة دولياً وإقليمياً ومحلياً، والقطاع الصحي في المملكة الحكومي والخاص شهد تطورا في خطط التنمية المتتابعة بفضل من الله ثم بفضل الجهود الحثيثة للدولة في دعم هذا القطاع الحيوي.